الحماية الجنائية لحرمة حياة رئيس الجمهورية الخاصة

د. صفية بشاتن

أستاذة محاضرة " ب "

كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

مقدمة

لم يتعرض المشرع الجزائري صراحة للحق في الحياة الخاصة للأفراد كحق مستقل قائم بذاته إلا في وقت متأخر[1]. إلا أن هذا لا يعني أنه لم يحميه، بل أن حمايته أدرجها ضمن حماية حقوق الشخصية وذلك في المادة 47 من التقنين المدني[2]، التي تتصف بالعمومية. هذا النص يحمي من الاعتداء على أي حق من حقوق الشخصية، ويعتبر الحق في حرمة الحياة الخاصة من ضمن هذه الحقوق. كما أنه يحمي من خلالها الحياة الخاصة للشخص العادي وللشخصية

[1] – ورد هذا الحق مستقلا عن حقوق الشخصية الأخرى في قانون العقوبات، وذلك بموجب التعديل الذي أدخله المشرع العقابي بالقانون رقم 06-23 مؤرخ في 20 ديسمبر 2006، المادة 60 منه.

[2] – تنص المادة 47 من التقنين المدني أعلاه على أن: « لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته، أن يطلب وقف هذا الاعتداء وتعويض عما يكون قد لحقه من ضرر ».

العامة[1] وذات شهرة مهما كان ميدان هذه الشهرة سواء في المجال السياسي – بدأ من رئيس الجمهورية إلى أي رئيس حزب – أو في المجال الرياضي أو الفني. وموضوع الدراسة في هذا البحث يتناول بالذات حماية حرمة الحياة الخاصة لرئيس الجمهورية. وطالما أن التقنين المدني لم ينص صراحة[2]. على هذه الحماية؛ فإن الدراسة ستنصب بصفة أساسية على هذه الحماية وفقا لنص المادتين 144 مكرر و144 مكرر 1 من قانون العقوبات باعتبارها حماية خاصة وذلك من خلال اقتراف الأفعال المجرمة[3] الثلاثة الآتية: الإهانة، السب والقذف. مع التعرض إلى الحماية العامة التي يحظى بها رئيس الجمهورية والتي جاء

---

[1] – بالفعل، لقد أجمع الفقه والقضاء المقارنين على ضرورة حماية الحياة الخاصة لهذا الصنف من الأشخاص. ترجع هذه الحماية إلى زمن بعيد إذ يرجع الفضل في ذلك إلى رأي المدعي العام PINARD الذي صرح وبالضبط في 16 جوان 1858 بمناسبة مرافعته في قضية الممثلة الفرنسية Rachel FELIX بشأن حماية حياتها الخاصة حيث صرح بأنه:
« Quelque grande que soit une artiste, quelque historique que soit un grand homme, ils ont leur vie privée distincte de la vie publique, leur foyer domestique séparé de la scène et du forum ».

[2] – على عكس ما فعل المشرع الفرنسي في المادة التاسعة من التقنين المدني التي تنص في صيغتها الأصلية على ما يلي:
Art 9 (L N° 70-643 du 17 Juill. 1970) stipule que : « Chacun a droit au respect de sa vie privée ».

[3] – لقد كيّف المشرع الجزائري العقابي هذه الأفعال بأنها جنح وليست جرائم بالرغم من أن القضاء يستعمل من حين لآخر مصطلح "جريمة" بمناسبة التعرض لها. راجع مثلا: قرار المحكمة العليا رقم 179811 الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 1999/09/07 (قرار غير منشور)؛ وكذلك قرارها رقم 355105 الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 2004/12/29 (المجلة القضائية لسنة 2005، عدد رقم 1، ص 379).

النص عليها في قانون الإعلام[1]. من أجل ذلك، لابد من البداية بتحديد هذه الأفعال (المبحث الأول) ثم العقوبات المقررة لها (المبحث الثاني).

المبحث الأول: تحديد جرائم الاعتداء على حرمة حياة رئيس الجمهورية

يعتبر النشر غير مشروع عندما يتضمن عبارات تعد اعتداء على حرمة حياة رئيس الجمهورية سواء بما يهينه أو يسبه أو يقذفه في شخصه.

وقد نص المشرع الجزائري في المادة 144 مكرر على هذه العبارات المختلفة. ورغم اختلاف معانيها إلا أنه لجأ في تجريمها ومعالجتها إلى دمجها في مادة واحدة بما يعرف بالتراكم في التكييف (Le cumul de qualification) كما سيأتي بيانه لاحقا[2].

ويتم التعرض فيما يلي لهذه الأفعال المجرمة الثلاثة التي تعد اعتداء على حرمة حياة رئيس الجمهورية، بدءا بعبارات الإهانة (المطلب الأول) فعبارات السب (المطلب الثاني) وأخيرا عبارات القذف (المطلب الثالث).

---

[1] – راجع القانون رقم 90-07 المؤرخ في 3 أفريل 1990، المتعلق بالإعلام الجزائري (الجريدة الرسمية رقم 14، بتاريخ 4 أفريل 1990).

[2] – راجع ذلك في المطلب الثاني من المبحث الثاني اللاحق.

المطلب الأول: عبارات الإهانة (Les propos offensants)

إن العبارات المهينة تمس لا محال بكرامة واحترام رئيس الجمهورية باعتباره شخصية عامة، سواء تعلقت هذه العبارات بواقعة محددة أو وقائع عامة[1] وسواء كانت عبارات صحيحة حقيقية أم كاذبة.

وللتعرف أكثر على هذه الجريمة الأولى يقتضي الأمر التعرض لمفهومها (أولا) ثم لأشكالها (ثانيا).

أولا – مفهوم الإهانة:

تحمل الإهانة في مفهومها معنيين: معنى القدح والشتم (L'outrage) ومعنى التجريح (L'offense). وهذا المعنى الأخير هو الذي يقترب من المساس بشخص الإنسان ذاته وهو رئيس الجمهورية. وبهذا المعنى تكون العبارات المهينة، ماسة بحرمة حياته الخاصة. في حين أن الإهانة بالمعنى الآخر وهو القدح تتحقق في إطار نقد السياسة التي ينتهجها هذا الرئيس، وهي تخرج عن موضوع هذا البحث. كما أن العبارات المهينة الجارحة، لا تستعمل سوى في حالة المساس برئيس الجمهورية باعتباره حائزا للسلطة العامة[2]، وهي تستوجب مساءلة مقترفها.

---

[1] – يعتبر بعض الفقه في فرنسا، أن معاقبة نشر مثل هذه العبارات تعدّ من بقايا ما كان يعرف في الماضي بجريمة (Lèse-majesté) أي جريمة المساس بشخص الملك. راجع في ذلك:

BIEGNIER (B), "L'honneur et le droit", L.G.D.J, 1995, pp 280 – 290.

[2] – Dépositaire de l'autorité publique.

هذا، ولم تعرّف المادة 144 مكرر الإهانة، بل اكتفت بتقرير العقوبة في شأنها مع ترك مفهومها عاما غامضا[1].

والمقصود ها هنا بهذه العبارات – من الناحية الموضوعية – تلك التي تقترف في حق رئيس الجمهورية حال ممارسة وظيفته بهذه الصفة فتولد آثارا تنعكس على موضوع الحماية (1)، وعلى مدة هذه الحماية (2).

1 – آثار الإهانة على موضوع الحماية:

إنّ رئيس الجمهورية هو من يضمن السير العادي للسلطات العامة، وكذلك استمرارية الدولة[2]؛ كما أنه يرأس مجلس الوزراء[3] ويعيّن رئيس الحكومة وينهي مهامه[4]. بالإضافة إلى تعيينه لأعضاء الحكومة باقتراح من رئيس الحكومة[5]، إلى غير ذلك من الصلاحيات والمهام العديدة التي تخولها له أحكام الدستور.

---

[1] – في هذا الصدد، وبخصوص المادة 26 من قانون 29 جويلية 1881 الخاص بحرية الصحافة والذي أدمجه المشرع الفرنسي في قانون العقوبات، نسب إلى الجنرال الفرنسي Georges CLEMENCEAU التعقيب الآتي الذي مفاده (في صيغته الأصلية) أن:

« En créant un délit vague, non défini, vous livrez les citoyens à l'arbitraire du parquet et du juge ».

Voir à ce sujet, la note anonyme à: la Gazette du palais 2, 1965, p 64, in DREYER (E) : Droit à l'information – responsabilité pénale des médias, Edition LITEC, 2002, p 72, marge 166.

[2] – المادتان 70 و72 من الدستور.

[3] – المادة 4/77 من الدستور.

[4] – المادة 5/77 من الدستور.

[5] – المادة 1/79 من الدستور.

هكذا، وبهذه الوظائف والصلاحيات الخاصة، لا يوجد أيّ شك في التعرّف على هذه الشخصية التي تمارس وظيفة القاضي الأول في الدولة[1]. ومتى تّم التعرف عليه، بثبوت الصفة في جانبه، استفاد من الحماية التي قررتها له المادة 144 مكرر والمادة 144 مكرر 1 بصفة خاصة.

2 – آثار الإهانة على مدة الحماية:

لا يحمي نص المادة 144 مكرر والمادة 144 مكرر 1 سوى وظيفة رئيس الجمهورية، لذلك وجب أن تنشر العبارات المهينة أثناء ممارسته لهذه الوظيفة. بناءً على هذا الطرح، لا يمكن لرئيس أو رؤساء الجمهورية السابقون أن يرفعوا دعوى الإهانة إلا بصفتهم أشخاص عاديين متى كانوا ضحية عبارات مهينة بسبب أو بمناسبة نشاطات لاحقة لعهدتهم[2]. بمعنى آخر يجب أن تقترف جريمة

---

[1] – هذا مع التنبيه إلى أنه يأخذ صفة رئيس الجمهورية، بممارسة وظيفته، كلية أو جزئية، كل من رئيس مجلس الأمة (المواد 2/88، 6/88 و3/96 من الدستور) أو رئيس المجلس الدستوري (المادتين 8/88 و4/96 من الدستور). ولا شك في أن هاتين الشخصيتين، بهذه الصفة الاستثنائية والمؤقتة، تحظيان بالحماية من الإهانة ضد رئيس الجمهورية وفقا للمواد سالفة الذكر، وذلك طوال الفترة التي تتولى كل منهما فيها ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية، في حدود ما يسمح لهما به القانون الدستوري.

[2] – ورفع الدعوى في هذه الحالة، يكون بناءً على المادة 298 من قانون العقوبات (إذا كانت الإهانة ناتجة من القذف) أو المادة 299 منه (إذا كانت الإهانة ناتجة عن السّب). وكان إدماج هاتين المادتين في قانون العقوبات بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006.

إهانة رئيس الجمهورية[1] خلال مدة توليه رئاسة الدولة بصفة قانونية ورسمية وليس قبل ولا بعد تقلده هذا المنصب، وأن الحماية ضد إهانته تقوم وتثبت في حقه ما دامت عهدته وطالما بقي يمارس وظائفه وصلاحياته التي يخولها له القانون وهو يحمل هذه الصفة[2].

ثانيا – أشكال الإهانة:

تتخذ الإهانة[3] التي تستهدف رئيس الجمهورية عن طريق النشر عدة أشكال. إذ يستوي أن تتحقق في شكل نصّ مكتوب[4] أو في شكل أقوال أو

---

[1] – أو من يتولى القيام بوظائفه استثناءفي الحالتين المذكورتين سالفا وهما إما رئيس مجلس الأمة أو رئيس المجلس الدستوري كما جاء في المادتين 2/88 و3/96 من الدستور بالنسبة للأول والمادتين 8/88 و4/96 منه بالنسبة للثاني.

[2] – بالرجوع إلى أهم حادثة إهانة تعرّض لها أحد رؤساء الجمهورية الجزائرية بهذه الصفة الرسمية وهو السيد عبد العزيز بوتفليقة، يتأكد هذا الحكم، إذ أن تاريخ صدور مكتوب الصحفي سالف الذكر الذي تضمن الإهانة والتجريح المقصود في شخصه، تزامن مع فترة تولّى الرئيس تقلّد منصب ووظيفة رئيس الجمهورية (2003 – 2004).

[3] – تعيد الباحثة التنبيه إلى أنها تركّز على الإهانة بمعنى التجريح (L'offense)، باعتبار أن مقترفها يعمد إلى المساس بالحياة الخاصة لرئيس الجمهورية بشكل مباشر وفادح كشخص، وليس في إطار قدحه بمناسبة نقد السياسة التي ينتهجها وفي إطار ممارسة وظيفته وصلاحياته بهذه الصفة الرسمية.

[4] – هذا ما حدث مثلا في مكتوب الصحفي محمد بن شيكو الذي تضمن في أماكن متفرقة وعديدة منه عبارات جارحة وطاعنة في حياة رئيس الجمهورية الخاصة تقع تحت طائلة، المادة 144 مكرر من قانون العقوبات. راجع في ذلك:

BENCHICOU (M): BOUTEFLIKA, une imposture Algérienne, éditions Le Matin, 2003 , pp 76 – 79, 84 – 87, 137…

صورة[1]، وسواء كانت هذه النصوص أو الأقوال أو الصور وغيرها حقيقية وأصلية أم كانت محرفة؛ بل تتحقق الإهانة ولو في شكل جزء من جملة تتضمن تلميحا أو توجه إليه عبارات مخلة بشرفه واعتباره أو مشينة[2]. وفي كل الأحوال، يتم تقدير العبارات المهينة والجارحة بشكل عام ومجرد، إذ أنه لا يشترط في النص المجرّم[3] أن يكون موجّها إلى رئيس الجمهورية مباشرة وأن يحسّ به في نفسه بشكل خاص. وهذه ميزة مشتركة بين كل جرائم النشر[4].

المطلب الثاني: عبارات السبّ (Les propos injurieux)

يعدّ سبا[5] كل تعبير مشين أو كل عبارة تتضمّن تحقيرا أو قدحا لا ينطوي على إسناد واقعة ويمسّ بداءة بكرامة الشخص ويتعلق الأمر هنا بشخص رئيس الجمهورية. وتعريف السبّ بهذا الشكل يعدّ مبسطا بالمقارنة مع تعريف القذف[6].

---

[1] – انظر المادة 144 مكرر التي ذكرت هذه الأشكال المختلفة بالنص على أنه: « يعاقب... كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة الكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى ».

[2] – كما ورد مثلا في آخر صفحة من مكتوب الصحفي محمد بن شيكو إذ وصف من خلالها رئيس الجمهورية بـ: « L'arlequin transformé en héros ».

[3] – أو في أية وسيلة أخرى تتحقق الإهانة بواسطتها كالصورة أو الأقوال...

[4] – DELAMY (B) : La liberté d'opinion et le droit pénal, L.G.D.J, 2000, p 243, N° 744.

[5] – ورد هذا التعريف للسّب في المادة 297 من قانون العقوبات الجزائري.

القذف[1]. ومن عبارات السب يمكن ذكر: أبله، جبان، سارق، ابن حرام، خداع، نصاب...[2].

ويجب أن توجه مثل هذه العبارات إلى شخص رئيس الجمهورية بمناسبة ممارسة وظيفته.

أما مميزاتها، فهي أربعة: أن تعّبر عن فكرة مشينة (أولا) ألا يكون فيها إسناد واقعة معينة (ثانيا) ضرورة أن توجه إلى ضحية محددة أو قابلة للتحديد (ثالثا) وأن تصدر هذه العبارات المشينة عمدا (رابعا).

أولا – التعبير عن فكرة مشينة:

لقد ذكرت المادة 297 من قانون العقوبات التعبير المشين أو العبارة المتضمنة التحقير أو القدح التي تشكّل جنحة السب على النحو الذي طرح أعلاه.

انطلاقا من هذا الوصف، يرى بعض الفقه أن السب، كونه تعبير مشين، هو كل أقوال من شأنها تجريح الضحية نفسيا. وما كان منها قدحا كان أكثر عنفا بل قد يكون فظا. أما ما كان منها تحقيرا فإنّه يؤدي إلى التقليل من شأن وكرامة الشخص – وهو رئيس الجمهورية – بشكل علني[3].

---

[1] – راجع تعريف القذف في المادة 296 من قانون العقوبات الجزائري الذي يتم التعرض له لاحقا في المطلب الثالث.

[2] – VIRIOT – BARRIAL (D) : La liberté de la presse et le droit pénal : à la découverte de la notion d'injure et de diffamation, PUAM, 1994, p 35.

[3] – DEBBASCH (CH) : Droit des médias, Dalloz, 1999, p 786, N° 2592.

ويرى بعض آخر من الفقه أن السبّ هو خدش شرف الشخص واعتباره، عمدا دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة إليه[1].

أما موقف القضاء، فإنّه لا يفرق من جهته بين هذه الألفاظ المشينة الجارحة وسوّى بينها، إذ تعدّ في نظره كلها سبا[2]. وأن تعداد هذه الألفاظ لا يدل سوى على أن المشرع له نظرة واسعة لجنحة السب، إذ يمكن أن تتحقق بمجرد الانحراف في الكلام، كما تتحقق بالألفاظ الفظّة الأكثر خشونة طالما أنّها تمسّ بكرامة شخص رئيس الجمهورية.

من هنا، وجب التعرض لمسألتين بشأن السب وهما أشكاله وطابعه.

---

[1] – د. محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، بند 938، ص 697؛ وفي معنى مقارب، راجع: د. شريف سيد كامل: جرائم الصحافة في القانون المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 1993 – 1994، بند 226، ص 192؛ د. فوزية عبد الستار: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، 2000، بند 676، ص 592.

[2] – إلاّ أن القضاء ولن سوى بين كل التعابير والألفاظ المشينة، إلا أنه يشترط عند النطق بالأحكام والقرارات في دعاوى السب، الإشارة إلى هذه التعابير والألفاظ المشينة لأنها تشكل الركن المادي لهذه الجنحة.

راجع مثلا القرارين الآتيين الصادرين عن المحكمة العليا:

أ – القرار رقم 193556 الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 2000/3/14، المجلة القضائية، 2002، عدد خاص – 1، ص 183.

ب – القرار رقم 202122 الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 2000/5/31، المرجع نفسه، ص 249.

قبل التعرض لهذين العنصرين يجدر التنبيه أن للسب صورتان أو نوعان، أولهما سبّ علني وثانيهما سبّ غير علني. وسوف يقتصر البحث في النوع الأول لأنه يتعلق بموضوع هذه الدراسة وهو حماية حياة رئيس الجمهورية من الإهانة، وفقا للمادتين 144 مكرر و144 مكرر 1، إذ أن الأولى تقتضي السب العلني مهما كانت الوسيلة من الوسائل التي ذكرتها، والثانية تخصّ السبّ العلني عندما يقترن في حق رئيس الجمهورية بواسطة الصحافة والنشر بكافة الأشكال[1] كما سبق ذكره سالفا.

1 – أشكال السبّ:

يصدر السبّ، من الناحية الشكلية في مظهر بدائي مبسط، إذ يمكن أن يتعلق الأمر بكلمة بسيطة ولكنها جارحة بالطبيعة[2] كاتهام الضحية بأنها

---

[1] – بالإضافة على أن السّب العلني هو الذي اعتبره المشرع العقابي جنحة نص عليه في المواد 297 (بالنسبة لسب أحادي الناس). و144 مكرر و144 مكرر 1 (بالنسبة لسب رئيس الجمهورية). أما السب غير العلني فإنه يخضع لنص المادة 440 منه (المادة 60 من القانون رقم 06-23 بتاريخ 2006/12/20) والذي كيّف على أنه مخالفة. كما أن الضابط الوحيد للتمييز بين النوعين من السّب هو العلنية. في تفاصيل التمييز بين النوعين، راجع: د. فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص 592 وما بعدها؛ د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 193؛ د. محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 971.

[2] – منها وصف رئيس الجمهورية بأنه آلة أو أداة تسلية أو كما جاء في مكتوبه " La marotte". راجع:

BENCHICOU (M), op.cit, p 13.

وصولية[1] (Arriviste). على ألا يجب الخلط بين جنحة السبّ وواقعة أخرى هي الشتم[2]. إنّما من الناحية القانونية لا يهم الفرق بينهما، ذلك أن الواقعتين تتحدان في الخطورة عندما تكون موجهة علنيا إلى رئيس الجمهورية، نظرا للوقار والاحترام الواجب له بسبب الوظيفة السامية التي يمارسها. ولذلك تعلق الأمر في الحالتين بعبارات سبّ تقع تحت طائلة المادة 144 مكرر وخاصة المادة 144 مكرر 1[3]، إذ أنها تمس بالنظام العام. وإذا صدرت عبارات السبّ في شكل نصّ مكتوب فإنّها تزيد من خطورتها باعتبار أن قصد مقترفها في التجريح واضح دون منازع[4]. هذا الحكم لا ينطبق على واقعة الشتم (L'insulte) متى كانت

---

[1] – كذلك من أمثلة الألفاظ والعبارات التي توصف بأنها سبّ ولو أنها تبدو لأحادي الناس (وليس في هذا التصريح تقليل من شأن الشخص العادي) بسيطة، راجع ما قد يوجه إلى رئيس الجمهورية وهو يمارس مهامه رسميا من مثل هذه العبارات: عرّاس مؤكد أو عربيد (Noceur avéré, fêtard)، ص 12، أكذوبة (Imposture) ابتداءً من عنوان الكتيب، ولد زنائي لنظام مريض (Enfant adultérin d'un régime grabataire)، ص 11، أو ثائر نرجسي (Un revanchard narcissique)، ص 12 الخ...

[2] – إن لفظ الشتم يستعمل في الحالة التي توجه إلى شخص عادي وتصدر عن المعتدي سيء الخلق وغير قويم لا أكثر.

[3] – كما اتفقت أغلب التشريعات العقابية المقارنة على هذا الوصف. راجع المادتين 179 من قانون العقوبات المصري و26 من قانون العقوبات الفرنسي سالفي الذكر.

[4] – لا يمكن التشكيك في قصد ونية صاحب عبارات السّب في التجريح عندما يعترف شخصيا بذلك صراحة. راجع على سبيل المثال:

– BENCHICOU (M), op.cit, p 13, où l'auteur des propos injurieux reconnaît explicitement qu' : « Il (ce / son livre) peut sembler inclément envers l'homme, et il l'est souvent, sciemment. Je n'ai ressenti aucun devoir d'indulgence à l'endroit d'un personnage… (comprendre le Président de la république).

الألفاظ المستعملة – ولو كانت شديدة – مقبولة لا تدخل في الأسلوب الدنيء الفظ في التعبير عن الرأي والدفاع عنه. بمعنى آخر، تنتفي جنحة إهانة رئيس الجمهورية بالنسبة للشخص الذي يستعمل أسلوب الخشونة للدفاع عن أفكاره ولو بما يدل على غياب اللياقة والأدب في العبارات التي يتفوه بها، طالما أن هذه العبارات لا تحمل في طياتها ما يؤدي إلى تجريح أو المسّ بكرامة واعتبار رئيس الجمهورية. وقانون العقوبات لا يعاقب على خرق قواعد الأدب والتهذيب، وإنما يعاقب على المساس بالكرامة، إذ أن هذا المساس غير ضروري، يمكن الاستغناء عنه عند التعبير والدفاع عن المواقف والآراء[1].

وفي الحقيقة، أن جوهر ما في السبّ يكمن في ما تحمله عباراته من مساس بكرامة الغير وهذا ما يميّزه.

---

[1] – بالفعل لقد اتفق الفقه المقارن حول ضرورة عدم المساس بكرامة وحياة الشخص الخاصة. هذا الموقف يلاحظ حتى بين أولئك الذين يدافعون من الفقهاء على حرية التعبير والإعلام إلى أقصى الحدود. راجع مثلا في الفقه الفرنسي:

– DE LAMY (B), op.cit, p 225, N° 377 ; DREYER (E), op.cit, p 66, N° 125 ; BIGOT (Chr) : "Les exigences de l'information et la protection de la vie privée", Légipresse 1995, N° 126, 11-83.

وفي الفقه العربي: د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، ط 14، 2000، ص 695؛ د. محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 717، بند 969؛ د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 197 وغيرهم...

2 – الطابع المميز للسبّ:

يجب أن تصدر عبارات السبّ في طابع مشين وأن تتضمّن خدشا للشرف والاعتبار حتى يعاقب عليها قانون العقوبات، كما سيأتي بيانه لاحقا عند التعرّض لموضوع العقوبة. وعلى غرار القذف، فإن تقدير ما إذا كان طابع عبارات السبّ شاتما ومشينا يرجع إلى قاضي الموضوع وليس إلى التفسير الذي تعطيه له الضحية، وذلك بالنظر إلى الظروف التي استعملها فيها الشخص المنسوبة إليه[1].غير أنه لا يكفي للعبارات – لكي توصف بأنها سبا – أن تكون مشينة ومحطة بكرامة رئيس الجمهورية، يجب إلى جانب ذلك، ألا تنطوي على إسناد واقعة معينة (La non imputation d'un fait précis).

ثانيا – عدم إسناد واقعة معينة:

قيل أن السب والقذف يعرّفان ببعضهما عن طريق ما يميّزهما[2]. وجوهر معيار التمييز بينهما هو إسناد أو عدم إسناد واقعة شائنة محددة إلى شخص الضحية[3]، إذ أنّ عبارات القذف[1] تنطوي على إسناد واقعة معينة في حين أن

---

[1] – مما لا شك فيه أن استعمال مثلا ألفاظ égocentrique, Aigri وعبارات accumulation de basses vanités وغيرها يقصد منها سبّ، تشيين وتجريح رئيس الجمهورية عمدا في ظروف تزامنت مع اقتراب نهاية عهدته الأولى.

[2] – PRADEL (J) et DANTI – JUAN (M) : Droit pénal spécial, CUJAS, 2001, p 328, N° 452.

راجع كذلك تعريف السبّ سالف الذكر.

[3] – د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 192؛ د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 699.

عبارات السبّ تتحقق من دون توفّر هذه الواقعة المعينة مسندة إلى الضحية. رغم معيار التمييز الواضح بين الجنحتين، فقد يحدث أن تتوفر كلاهما معا. وهذا ما يحدث في مجال الإهانة بواسطة النشر. في هذه الحالة وجب الاعتداد بأكثرهما خطورة وهي جنحة القذف التي تستغرق جنحة السبّ كما يقال[2]. مهما يكن، فإنّه من الضروري أن تستهدف عبارات السبّ شخصا محددا أو قابلا للتحديد.

ثالثا – وجود ضحية محددة أو قابلة للتحديد:

تحمي جنحة السبّ الأشخاص دون الأفكار[3]. وفي موضوع السب الموجّه إلى شخص رئيس الجمهورية، فإنّ هذه الجنحة تتحقق من خلال كل حديث أو قول أو تعبير يشكل خفضا من قدره ووقاره، رغم أن ذلك لم يذكر اسمه على وجه التحديد، إذ يكفي أن يكون من السهل معرفة شخصيته والتعرف عليها دون أن يتضمن التعبير عيبا معينا أو غير معين[4] والنقد البناء الوجيه مهما كان شديد اللهجة والصراحة بل والجرأة، مقبول بصدر رحب متى مسّ السياسة التي ينتهجها رئيس الجمهورية، ولا مانع من إظهار عيوب ومساوئ هذا النهج إذا كان لا يلائم المجتمع، لكن شريطة ألا يتحوّل هذا النقد الموضوعي إلى سبّ وشتم وتوغّل في

---

[1] – راجع هذه الجنحة في المطلب الثالث اللاّحق.

[2] – VIRIOT – BARRIAL (D), op.cit, p 39 et DREYER (E), op.cit, pp 68 – 69, N° 133.

[3] – د. محمد محمد الشهاوي: الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في مواجهة الصحافة، الطبعة الأولى، 2001، دار النهضة العربية، ص 105؛ د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 195. راجع كذلك: DREYER (E), op.cit, p 69, N° 135.

[4] – كوصف رئيس الجمهورية بالولد الزنائي لنظام مريض. راجع: BENCHICOU (M), op.cit, p 11.

حياته الخاصة بما يجرحه في شخصه، إذ مثل هذا التعييب في الشخص[1] لا في الصفة لا يمت بأية صلة بالمصلحة العامة التي تبرر النقد، مما يستدعي وقف هذا التهجم[2] المتعمد عن طريق النشر.

أخيرا، فإنّ القصد شرط ضروري لقيام جنحة سب رئيس الجمهورية.

رابعا – صدور عبارات السبّ العلني عن قصد:

يتحقق القصد الجنائي في جنحة سبّ رئيس الجمهورية عن طريق النشر كما نصت عليه المادة 144 مكرر 1، متى كان صاحبه يعي ما ينشره ويقصد التجريح العلني والخفض من قدر هذه الشخصية. إلا أنّ هذا الشرط لم يفرضه المشرع صراحة ولم يورده في المادتين 144 مكرر و144 مكرر 1، ولا حتى في المادة 299[3] (القانون رقم 06-23 المؤرخ في 2006/12/20)، بل يفرضه القضاء[4] الذي يتحقق مما إذا كان مرتكب هذه الجنحة قد فهم بأنه يهين الغير

---

[1] – كوصفه أيضا بأنه مقردة (قرد صغير) نسبة إلى قصر قامته، ص 68 من المرجع المذكور أعلاه أو أنه مريض نفسيا (psychopathe)، ص 180 من المرجع نفسه...

[2] – تعمدت الباحثة استعمال هذا المصطلح بدلا من مصطلح "الاعتداء" بالنظر إلى الوظيفة التي تمارسها هذه الضحية من نوع خاص وهي رئيس الجمهورية. أما المصطلح الثاني فإنه يستعمل عادة بالنسبة للضحية عندما تكون شخصا عاديا.

[3] – تتعلق هذه المادة بجنحة السّب الموجه إلى لأفراد العاديين. إلاّ أنها تخضع فيما يخص الشروط الواجب توافرها لتحقق هذه الجنحة وفقا لها للشروط المطلوبة نفسها في السّب الموجه إلى الموظفين عامة (المادة 144) وإلى رئيس الجمهورية خاصة (المادتين 144 مكرر و144 مكرر 1).

[4] – راجع على سبيل المثال، القرارين الآتيين الصادرين عن المحكمة العليا سالفي الذكر:

– وهو رئيس الجمهورية في هذه الحالة – وذلك عن دراية وقصد تامين. ومتى تحقق القصد، تحققت معه تلقائيا النية السيئة في الإضرار بهذا الغير عن طريق السبّ. وقد انقسم الفقه الفرنسي بشأن هذه المسألة بين معارض[1] ومؤيد[2].

المطلب الثالث: عبارات القذف (Les propos diffamatoires)

تعرّف المادة 296 من قانون العقوبات الجزائري القذف[3] بأنه « كل ادعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف واعتبار الأشخاص أو الهيئة المدعى عليها به

– القرار رقم 193556 الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 2000/03/14، مرجع سابق، ص 183.

– القرار رقم 202122 الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 2000/05/31 بالمرجع نفسه، ص 249.

[1] – تعارض الباحثة، في هذه النقطة، رأي أحد الفقهاء الفرنسيين الذي ينكر ويستبعد أن يكون مرتكب هذه الجنحة دائما سيء النية. راجع:

– DREYER (E), op.cit, p 70, N° 73 où Monsieur Emmanuel Dreyer estime que : « Parler de présomption de mauvaise foi est inadapté en matière d'injures ».

[2] – بينما أنها تتفق تماما مع الرأي الذي يرى القصد واضحا وثابتا في جانب الشخص الذي يتفوّه بعبارات السّب. راجع:

– PRADEL (J) et DANTI – JUAN (M), op.cit, p 358, N° 498 où les auteurs déclarent que : « Les propos injurieux supposent par eux-mêmes la conscience chez celui qui les profère de porter atteinte à la respectabilité de la personne visée », entendre ici le président de la république.

وفي الفقه العربي، راجع: د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 679؛ د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 174؛ د. محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 649.

[3] – إلى جانب تعريف المشرع، لقد تعرض الفقه لجنحة القذف، وجاء بتعاريف متعددة بشأنه إلاّ أن الفقهاء لم يتفقوا حول تعريف موحّد. راجع في هذه التعاريف، وعلى سبيل المثال كل

أو إسنادها إليهم أو إلى تلك الهيئة... » هذه الواقعة المحددة تستوجب عقاب من تنسب إليه.

يستفاد من هذا التعريف أنه يوجد خمس خصائص تتصف بها كل عبارة قاذفة، يجب على النيابة العامة أن تبدأ بإقامة الدليل على وجود ادعاء أو إسناد علني (أولا) يتعلّق بواقعة محددة (ثانيا) من شأنها المساس بالشرف والاعتبار (ثالثا) لشخص[1] أو مجموعة من الأشخاص[2] (رابعا) وذلك بصفة عمدية ومقصودة (خامسا).

أولا – وجود ادعاء أو إسناد علني:

يتمثل القذف أساسا في عرض واقعة. ويصف المشرع الشكل الذي يظهر فيه[3] هذا العرض بالادعاء (L'allégation) أو الإسناد (L'imputation). وفي الحقيقة، فإنّ القذف يتسع ليأخذ أشكالا مختلفة. ومهما كان هذا الشكل، سواء كان ادعاءً أو إسنادا أو حتى مجرّد تشكيك دون تعيين محدد للشخص[4]،

من: د. محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 614، بند 831؛ د. عماد عبد الحميد النجار: النقد المباح، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 1977، ص 258؛ د. محمد الشهاوي، مرجع سابق، ص 91.

[1] – والشخص المعني هنا هو رئيس الجمهورية وفقا للمادتين 144 مكرر و144 مكرر 1 من قانون العقوبات وليس الشخص العادي وفقا للمادة 296 من القانون ذاته.

[2] – هذه الحالة لا تدخل في هذا البحث.

[3] – Voir Dalloz, Jurisprudence générale, T. 13, Voir presse, p 395, N° 851.

[4] – هذا ما أشارت إليه صراحة المادة 296 من قانون العقوبات الجزائري. راجع كذلك: د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، بند 207، ص 174.

وسواء صدر على شكل تأكيد قول أو إعادة تأكيده أي نقله، وسواء كانت عبارات القذف قد صدر بشأنها عقوبة أو بالعكس، لم تصدر[1] بسبب مثلا حصانة كان يتمتع بها مقترفيها[2] ، فإنّه يخضع للحكم نفسه وهو المساءلة. لذلك، وجب اعتبار أن المقصود من المادة 296 – عموما – هو معاقبة شخص على أنه فعل شيئا.

ولا يخرج عن هذا المعنى القذف الموجه إلى رئيس الجمهورية وفقا للمادتين 144 مكرر و144 مكرر 1. كما يجب توفر شرط العلنية في فعل الادعاء أو الإسناد بمعنى ضرورة أن يرتكب هذا الفعل أو ذاك بواسطة إحدى الطرق العلنية المنصوص عليها في المادتين 144 مكرر و144 مكرر 1، وفي المادة 296. والعلنية أحد عناصر الركن المادي في جنحة القذف كونها وسيلة معرفة وعلم الأفراد بعبارات القذف[3]. كما أكدت على هذا العنصر المحكمة العليا في عدة مناسبات[4].

---

[1] – RASSAT (M - L) : Droit pénal spécial, Dalloz, 2ème éd, 1999, p 386, N° 407.

[2] – كأن يكون وزيرا أم نائبا أو غيرهما من الوظائف التي يتمتع فيها بالحصانة.

[3] – د. محمود نجيب حسني، مرجع سابق، بند 857، ص 635؛ د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 184.

[4] – راجع مثلا قرارها رقم 199887 الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 1999/09/21 (غير منشور). وكذلك قرارها رقم 198057 الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 1999/10/19 (غير منشور)، حيث قضت في هذا الأخير بأن « جنحة القذف تتطلب توافر العلانية ».

ثانيا – أن ينصّب على واقعة محددة:

يقصد بهذه الخاصية أن تنسب الواقعة المعينة أو الأمر أو الفعل إلى رئيس الجمهورية ضحية القذف. وغالبا ما تتحقق الجنحة عن طريق اتهام هذا الرئيس بارتكاب جريمة جنائية[1]. تتحقق باتهامه بنقص الشجاعة في ظروف معينة ومحددة أيضا[2]، ولا يهم أن تكون الواقعة مسندة – أو الادعاء – صحيحة أو غير صحيحة بل لا يهم حتى إن كانت وهمية. ففي كل الأحوال ومهما كانت الصور التي تظهر فيها هذه الواقعة، فإنّ القذف يتحقق إما بواسطة الغيبة والقدح (La médisance) أو بواسطة الافتراء والنميمة[3] (La calomnie)، وما يهم

---

[1] – هذا ما أدعاه محمد بن شيكو في مكتوبه، إذ صرّح، استنادا إلى مزاعم أشخاص تتقلّد أعلى المناصب في الدولة، أنه بخصوص مقتل ابن أخ الرئيس – يستحسن توجيه التحريات إلى حديقة المسكن العائلي – وهو يقصد عائلة رئيس الجمهورية. راجع هذا الادعاء لدى:

– BENCHICOU (M), op.cit, p 54 où l'auteur cite : « De mauvaise langues de militaires aigris suggèrent d'orienter les recherches vers le jardin de la maison familiale des BOUTEFLIKA, à Sidi Fredj… ».

[2] – كاتهام رئيس الجمهورية بأنه « تخلى عن إحدى المجاهدات في ميدان القتال وفرّ هاربا تاركا إياها بين أيدي العدو الفرنسي ». راجع: BENCHICOU (M), op.cit, p 72 – 73.

[3] – وقد عبر المشرع الجزائري عن هذه الوسيلة من وسائل القذف بالوشاية. راجع المادة 300 (قانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006) من قانون العقوبات. كما استعملته المحكمة العليا منذ زمن بعيد. راجع قرارها الصادر بتاريخ 18 ماي 1982 عن الغرفة الجنائية، نشرة القضاة 1983، عدد 1، ص 125.

ومازالت تستعمله في الوقت الحاضر بلفظ جنحة الوشاية. راجع قرارها الصادر عن الغرفة الجنائية تحت رقم 299800 بتاريخ 8 جوان 2005 (المجلة القضائية 2005، عدد 1، ص 425). راجع كذلك الفقه الفرنسي: DEBBASCH (Ch), op.cit, p 778, N° 2574.

في هذه الأشكال المختلفة التي عن طريقها تعتبر الواقعة المحددة قذفا أن يكون من شأنها المساس بشرف واعتبار رئيس الجمهورية.

ثالثا – أن تكون الواقعة مما يمس بالشرف والاعتبار:

إنّ الشرف والاعتبار هما عنصران يشكلان الإحساس المشترك بالكرامة الإنسانية[1]، وما يهم في الواقعة المجرمة والمعاقب عليها هو أنها تمسّ بما اسماه فقيه – عن حق – بـ L'opinio honoris أي فكرة الشرف. وأن مسألة المساس بالشرف والاعتبار مسألة موضوعية يرجع تقديرها إلى قضاء الموضوع[2].

وفيما يتعلق بهذه الخاصية، فإنّ القذف غالبا ما يتمثل في تقديم الضحية على أنها ارتكبت جرما، وذلك قبل أن يتم محاكمتها[3].

---

[1] – لقد تدخل بعض من الفقه لتصريح بأن الشرف (L'honneur) مسألة ذاتية وهو الاقتناع العميق بأن الشخص صاف لا يعاب، وأن الاعتبار (La considération) بالعكس هو الصورة التي يرغب هذا الشخص أن يعطيها عنه للغير. وهي تتمثل في الوقار أو القدر الذي ينتظره من الغير تجاهه.

– PRADEL (J) et DANTI – JUAN (M), op.cit, p 330, N° 456 ; MAYER (D) : "Notion d'honneur et de considération", Dalloz, 1985, jurisprudence, p 435.

[2] – BEIGNIER (B), op.cit, p 159.

راجع مثلا في هذا الشأن قرار المحكمة العليا الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 1995/12/03 تحت رقم 108616، المجلة القضائية، عدد 3 (قرار غير منشور).

[3] – إلى جانب قذف الضحية، ففي ذلك مساس أيضا بقاعدة افتراض البراءة (La présomption d'innocence) وخرق لها.

خلاصة القول أنه وبخصوص رئيس الجمهورية، فإنّ ادعاء أو إسناد أي تصرف مخالف للأخلاق والآداب إليه يشكل فعلا ماسا بشرفه واعتباره، إذ أن ذلك يؤدي إلى احتقاره والحط من قدره ووقاره عند أهل وطنه وخارج وطنه أين تسمع الواقعة المسندة. وتعدّ الواقعة المسندة إلى رئيس الجمهورية التي تحط من قدره عين المساس بالشرف والاعتبار[1]. أضف إلى ذلك أنه، لكي يعاقب على القذف، لا بدّ أن تقصد العبارات شخصا معينا.

رابعا – أن تسند الواقعة إلى شخص:

تتحقق واقعة الإسناد أو الادعاء إلى شخص معين مهما كانت الوسيلة المستعملة في ذلك إعلامية كانت أم غيرها. والكتابة التي بواسطتها تم الاعتداء على شرف واعتبار وحياة رئيس الجمهورية الخاصة واردة صراحة في المادتين 144 مكرر و144 مكرر 1 من قانون العقوبات من ضمن طرق النشر، لذلك يستوجب مساءلة مقترفها وفقا للقانون[2]. ومسألة ضرورة أن تسند واقعة القذف إلى شخص معين جوهرية، إذ أنها تسمح بإقامة توازن حقيقي بين حرية تعبير حقيقية، ضرورية لأي مجتمع ديمقراطي وبين حماية أشخاص، لن يكون للديمقراطية أي معنى إن لم توفر لهم هذه الحماية[3]. هذا

---

[1] – كما عبّر عنه عن صدق أحد الفقهاء المصريين. راجع: د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 178.

[2] – يتم تناول العقوبة المقررة للقذف في المبحث الثاني القادم.

[3] – بالمناسبة، تلفت الباحثة الانتباه إلى أنه كان على المشرع العقابي أن يدرج المادتين 144 مكرر و144 مكرر 1 في الباب الثاني تحت عنوان: "الجنايات والجنح ضد الأفراد" – الفصل الأول – القسم الخامس منه تحت عنوان: "الاعتداءات على شرف واعتبار الأشخاص وعلى

ويستوي أن يعيّن الشخص بشكل دقيق أو لا يعين، فلا يهّم تعيينه بل يكفي الإشارة إليه بألفاظ عامة ومبنية للمجهول أو حتى لو تمت الإشارة إليه باسم مستعار، فإنّ جنحة القذف تتحقق ما دام يمكن التعرف عليه من طرف قراء الواقعة المسندة الموجهة إلى رئيس الجمهورية. وقد فرض هذا الحل نفسه لإحباط كل احتياطات القاذف للتهرب من المسؤولية الجزائية عن طريق اختيار أسلوب لفظي تكون صياغته غير مباشرة. بالإضافة إلى أن يشكل القذف لوما أو عيبا موجها عمدا إلى الغير.

خامسا – أن يقصد القذف بعرض الواقعة أو الإسناد:

تعدّ جريمة القذف من الجرائم العمدية التي تحتوي على عنصرين هما العلم والإرادة، إذ يتعّين أن يعلم المتهم القاذف بدلالة الواقعة التي يقوم بإسنادها إلى رئيس الجمهورية، أن يعلم بعلانية الإسناد وأن يتوافر لديه إرادة الإسناد وإرادة العلنية معا[1].

هذا ما يستخلص من حكم محكمة سيدي محمد بالجزائر العاصمة في قضية الإهانة متعددة الأشكال التي كان ضحيتها رئيس الجمهورية الحالي أثناء

حياتهم الخاصة وإفشاء الأسرار" كما قرره التعديل الأخير بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006. بدلا من إدراجهما في الباب الأول: "الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي"، الفصل الخامس وفي القسم الأول منه تحت عنوان: "الإهانة والتعدي على الموظفين ومؤسسات الدولة".

[1] – د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 689؛ د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، الصفحة نفسها.

ممارسة عهدته، السيد عبد العزيز بوتفليقة[1]. كما أن النية السيئة في القذف مفترضة لا تحتاج إلى إثبات، إذ يكفي أن تذكر الضحية ما اسماه – عن حق – أحد الفقهاء "بروح السبّ" (L'esprit d'injure) أو "الإرادة العدوانية" أو "التهجمية" (La volonté agressive)[2] لاستحقاق الحماية. على أية حال، فقد كانت الدعوة موجهة منذ زمن بعيد إلى القاضي لاستخلاصها[3]. وهذا ما فعله قضاة المحكمة العليا[4]. وكانت قراراتهم سليمة. أما بعض الفقه الفرنسي فإنّه يعارض بشدة تعميم فكرة أن المتهم بجنحة القذف يقصد دائما الإضرار بمن توجه إليه (أو إليهم) عبارات القذف[5]. ويظهر القصد أكثر جلاءً في حالة إعادة

---

[1] – حكم محكمة سيدي محمد الصادر بتاريخ 20 أفريل 2005، سيتم الرجوع إليه في المبحث الثاني القادم.

[2] – MARINO (L) : Responsabilité civile, activité d'information et médias, PUAM, Economica, 1997, p 255.

[3] – PAGEAUD (P-A) : La notion d'intention en droit pénal, JCP, 1950, I, p 876, note 1.

هذا الفقيه يؤكد بأن القضاء كان – منذ القرن التاسع عشر – يقر بوجود نية الإضرار بالضحية في كل تعبير قاذف.

[4] – راجع مثلا قرارها الصادر في 1995/01/15 عن الغرفة الجنائية تحت رقم 102628 (قرار غير منشور). وكذلك قرارها الصادر في 1995/12/03 عن الغرفة الجنائية تحت رقم 108616 (قرار غير منشور).

[5] – RASSAT (M-L), op.cit, p 390, N° 412 ; DREYER (E), op.cit, p 59, N° 110.

أما الباحثة فإنها ترى بأن من يهين غيره بتوجيه لشخصه عبارات شتم وقذف وتجريح بما لا يمت بأية صلة بالجانب الوظيفي مما يجوز نقده، لا يمكن أن يكون سوى سيء النية وتستوجب مساءلته.

نشر ونقل وقائع مسندة سبق أن اعتبرت قذفا، بل حتى في حالة الإسناد أو الادعاء لأول مرة، فإنّ صاحب عبارات القذف يكون دائما سيئ النية وقاصد القذف، وبالتالي قاصد المساس بشرف واعتبار من وجهت إليه وهو هنا رئيس الجمهورية، ذلك أن صاحب عبارات القذف، متى كان سليم العقل[1]، فإنه يعرف الحدود التي تفرض عليه (وفقا للمادة 144 مكرر) وتلك التي تفرضها عليه أخلاقيات المهنة (وفقا للمادتين 144 مكرر 1 عقوبات جزائري و3 من قانون الإعلام) [2]، وأنه تجاوزها عن دراية تامة ووعي كامل مما يستتبع معه أنه يستعدّ لتحمل المسؤولية عن وعي تام أيضا.

لذلك، فقد أصاب القضاء ومعه جانب كبير من الفقه – على النحو الذي تم بيانه سالفا – في اعتبار سوء نية صاحب عبارات القذف والإهانة مفترضة في جانبه دون أدنى شك، تعفى الضحية من إثباتها[3]، ذلك أن قصده الإضرار بمن تسند وتوجه إليه جلي. والأمر أكثر بداهة عندما يعترف صاحبها صراحة وعلنية عن نية الإضرار والتمسك بها[4].

---

[1] – لأنه لو كان مجنونا فتلك مسألة أخرى تخضع لحكم خاص حدده القانون.

[2] – وكذلك المادة 40 منه (النقطة السادسة من الفقرة الثانية منها).

[3] – DEBBASCH (Ch), op.cit, p 782, N° 2582 ; PAGEAUD (P - A), op.cit, p 877.

[4] – هذا ما أعلنه الصحفي الذي أهان رئيس الجمهورية في الصفحة 13 من مكتوبه سالف الذكر، إذ ورد فيه أن كتابه قد يبدو غير رحيم تجاه الرجل وهو كذلك في أغلب الأحيان، عمدا.

وفي الصياغة الأصلية ورد ما يلي:

هكذا، وبعد عرض وتحديد صور الاعتداء على حرمة حياة رئيس الجمهورية بالإهانة، السب والقذف وفقا للمادتين 144 مكرر و144 مكرر 1 من قانون العقوبات (المعدل بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006) في خطوة أولى، يقتضي الأمر في خطوة ثانية، تحديد العقوبات المقررة لهذا الاعتداء في مبحث ثان، على النحو الآتي:

المبحث الثاني: العقوبات المقررة لجنحة الاعتداء على حرمة حياة رئيس الجمهورية

إن الاعتداء على حرمة حياة رئيس الجمهورية على النحو الذي تم شرحه في المبحث الأول خطير ومنبوذ. وقد تدخل المشرع الجزائري لحماية هذا الموظف السامي[1] الذي يتقلد أعلى المناصب من حيث التكليف، وذلك بأن قرر عقوبات مناسبة لمن يهينه في شخصه، أوردها في قانونين مختلفين ويتم التعرض لها الواحدة تلو الأخرى بدءا بتلك المقررة في قانون الإعلام[2]، في إطار الحماية العامة المقررة لرئيس الجمهورية (المطلب الأول)، ثم تلك المقررة له في قانون العقوبات في إطار الحماية الخاصة (المطلب الثاني).

« Il peut (ce livre) sembler inclément envers l'homme, et il l'est souvent, sciemment. Je n'ai ressenti aucun devoir d'indulgence à l'endroit d'un personnage (Le président de la république)... ». Voir : BENCHICOU (M), op.cit, p 13.

[1] – هذا الاهتمام الذي أولاه المشرع خاصة العقابي لحالة إهانة رئيس الجمهورية جاء متأخرا جدًا بالمقارنة مع الحماية ذاتها في القانون المصري (في المادة 179 وذلك منذ القانون رقم 58 لسنة 1937 إلى آخر تعديل طرأ عليها بموجب القانون 95 لسنة 1996)، وفي القانون الفرنسي (المادة 26 من قانون الصحافة بتاريخ 29 جويلية 1881 والذي أدمجه في قانون العقوبات بموجب الأمر الصادر بتاريخ 24 نوفمبر 1943).

[2] – قانون الإعلام الجزائري رقم 90-07 سالف الذكر.

المطلب الأول: الحماية العامة المقررة لرئيس الجمهورية في قانون الإعلام

يحظى رئيس الجمهورية بحماية عامة من الإهانة قررها له قانون الإعلام كما سيأتي بيانه فيما يلي. هذا القانون الذي يكرس حق المواطن في الإعلام إذ يتمثل – كما جاء في المادة الثانية منه – في حق المواطن في أن يعلم بشكل تام وموضوعي بآراء وأحداث تخص المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وفي حق المشاركة في الإعلام، عن طريق ممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير مثلما جاء في المواد 32، 35، 36، 38 و41 من الدستور.

هذا الحق، وإن كان يجب ممارسته بكل حرية، إلا أن صاحبه يلتزم، في المقابل بأن يحترم كرامة الإنسان الآدمي ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني[1].

وفي إطار ممارسة هذا الحق الذي كرسته مختلف الدساتير المقارنة[2] وكذلك المواثيق الدولة[3]، فإنه قد يلتقي مع حق آخر لا يقل أهمية عنه وهو

---

[1] – المادة 3 من قانون الإعلام.

[2] – منها على سبيل المثال المادة 38 من الدستور الجزائري والمادة 47 من الدستور المصري.

[3] – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 (المادتين 10 و19 منه)؛ القرار رقم 59 (د – أ) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية 1966 (المادة 2/19)؛ إعلان اليونسكو العالمي حول المبادئ الأساسية الخاصة بأهمية وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي (المادة 2 منه).

الحق في حرمة الحياة الخاصة، محل الحماية في هذا البحث، وضرورة عدم تعريضه للانتهاك. فيطرح التساؤل حول أي الحقين أولى بالحماية؟

استقر الرأي على أن الإعلام حق في كل ولكل المجتمع ويجب أن يتسم بالموضوعية وعدم التأثر بخلفية معينة. ولن لم يستوف هاتين الخاصيتين، أعتبر نوعا من الدعاية[1]. ولن هدفه، إحاطة الجمهور بالوقائع وبأدق مادياتها مما يستلزم اتسامه بـ"الحيدة"[2] والموضوعية، بعيدا عن المصالح[3]. وتعد حرية الصحافة نوعا من حرية الإعلام لأن هذه الأخيرة هي نوع من الحريات العامة بوصفها من حقوق الإنسان المحمية بنص الدستور كما سبق ذكره. لذلك كان هدفها هي أيضا تأكيد حرية الطريق نحو الإعلام وضمانة نشر المعلومات كاملة بصدق؛ ولا يمكن قيام حرية الإعلام بدون حرية الصحافة لأن هذه الأخيرة شرطا لازما لتحقيق الديمقراطية السياسية[4].

---

[1] – د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 115.

[2] – على حد تعبير د. محمد الشهاوي، مرجع سابق، ص 120، بمعنى الحياد (La neutralité, l'impartialité).

[3] – المادة 2/40، نقطة 2 من قانون الإعلام.

[4] – د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 116، هذا وقد اعتنق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مبدأ حرية الإعلام والصحافة وقد صرّح بذلك في عدة مناسبات. راجع مثلا ما أدلى به لصحيفة L'Express الفرنسية بتاريخ 22 أوت 1999 إذ جاء على لسانه أن: « الصحافة مثل المعارضة تشكلان عنصر الديمقراطية التي لا يمكن الاستغناء عنها... ».

وفي حال قيام الصحافة ووسائل الإعلام بدورها ووظيفتها الاجتماعية سواء كانت هذه الوسائل مطبوعات دورية أو غير دورية كمؤلف أي كتاب[1]. أو بحث، فإنه يحدث أحيانا مساس بشرف واعتبار الشخص – ويتعلق الأمر هنا برئيس الجمهورية – وحتى يكون هذا المساس مقبولا ومباحا، لابد أن يكون أما في إطار حق إعلام الجمهور أو في إطار حق النقد البناء للمصلحة العامة. وفي الحالتين، لابد من توافر شروط خاصة بكل منهما.

الحالة الأولى: حق الإعلام

إنّ الصحافة، وهي تؤدي وظيفتها الإعلامية، غالبا ما تكون مطالبة بنشر الأخبار، حتى ولو شكّل هذا النشر مساسا بشرف من تعنيه تلك الأخيار. هذا المساس مباح. وأساس الإباحة هنا هو أداء الواجب[2]. والشروط الواجب توافرها لإباحة الأخبار الماسة بشرف المعني أو المعنيين بها، ثلاثة:

أ – أن يكون الخبر صحيحا لأن نشر أخبار غير صحيحة بقصد أو بغير قصد يؤدي إلى تضليل الرأي العام داخل المجتمع.

ب – أن يكون الخبر ذا طابع اجتماعي، بمعنى أن يستحوذ الخبر على اهتمام أفراد الشعب. أما إذا افتقد إلى الأهمية الاجتماعية وتعلق بحرمة الحياة

---

[1] – مثله كتاب الصحفي محمد بن شيكو، سالف الذكر حول رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

[2] – د. فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص 658؛ د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 67.

الخاصة، بالأخص إذا كان الأمر يتعلق برئيس الجمهورية، فإنه لا يستفيد من شروط الإباحة واستوجب مساءلة صاحبه.

ج – أن يكون الصحفي صاحب النشر حسن النية فيما ينشره ويوصله إلى علم الأفراد، أي يهدف إلى تحقيق الصالح العام دون التشهير بأحد[1] وبالأخص إذا كان النشر يعني رئيس الجمهورية.

الحالة الثانية: حق النقد

أجمع الفقه[2] على تعريف حق النقد على أنه « إبداء الرأي في أحد التصرفات دون المساس مباشرة بشخص صاحبها[3] أو الشخص الذي أتى التصرف أو الواقعة »[4].

كما أن حق النقد، مثله مثل الحق في الإعلام، يحقق المصلحة العامة. أما إذا تجاوز حدود هذه المصلحة العامة بأن أدى إلى المساس بالشخص صاحب الأمر، بنية الناقد في التشهير به أو الحط من كرامته، وجب عقاب هذا الناقد على اعتبار أن ما أتاه ليس نقدا وإنما سبا أو إهانة أو قذفا حسب

---

[1] – د. فتحي سرور، مرجع سابق، ص 694؛ د. فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص 585.

[2] – ولو كان التعبير المستعمل مغاير من واحد إلى آخر فالتعريف في مجمله متفق عليه.

[3] – د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 695.

[4] – د. فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص 586؛ د. عماد عبد الحميد النجار، مرجع سابق، ص 134.

الأحوال[1]. ولإباحة حق النقد وتغليبه على الحق في الحياة الخاصة، يجب توفر ما يلي من الشروط:

أ – أن يرد النقد على واقعة ثابتة ومعلومة لدى الجمهور ولا يجب أن يرتكز الصحفي في نقده على محض شائعة غير مؤكدة.

ب – أن يستند الناقد إلى الواقعة الثابتة وينحصر فيها: أي يجب أن ينصب الرأي على الواقعة متصلا بها ومرتكزا عليها. وإذا أبدى الناقد رأيه الشخصي، عليه أن يذكر الواقعة الثابتة حتى يسهل على الجمهور الربط بين هذه الواقعة والنقد وكذا التعليق عليها من طرف هذا الصحفي الناقد.

ج – أن تكون الواقعة محل النقد ذات أهمية اجتماعية، ذلك أن أساس إباحة النقد هو المصلحة الجماعية، التي تستلزم أن يناقش الجمهور الوقائع والتصرفات التي تهمه وتبادل الرأي فيها وصولا إلى معرفة قيمتها بالنسبة له خاصة متى كانت تتعلق بسياسة ونهج رئيس الجمهورية في حكمه وفي إدارة شؤون البلاد العامة، دون تلك التي تتعلق بحياته الخاصة التي يجب أن تبقى في منأى من النقد ولا النبش فيها. بحيث إذا اتصل واقتصر النقد على الحياة الخاصة مما يمس بشرفه وكرامته والحط منها، فإن الإباحة تسقط عنه ويتعرض صاحبه للمسؤولية والعقوبة وفقا للقانون.

---

[1] – هذا ما توصلت إليه محكمة سيدي محمد في حكمها الصادر في 20 أفريل 2005 بشأن السب والإهانة والقذف الذي تعرض له الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من طرف الصحفي محمد بن شيكو تحت ستار النقد.

كما تعرضت لذلك المادة 2/40، نقطة 6 منها من قانون الإعلام سالف الذكر.

د – أن يستخدم الصحفي العبارات المناسبة والملائمة وألا يبالغ في إبداء رأيه. كما لا يجب أن يستعمل عبارات قاسية[1] للتشهير والتجريح. وإذا فعل ذلك، كان متجاوزا حق النقد وحوّل فعله المباح إلى فعل مجرم يعرضه للمسؤولية الجنائية. وعلى أية حال، فإن الأمر يرجع إلى قاضي الموضوع الذي يملك وحده سلطة تحديد مدى تجاوز النقد من عدمه.

هـ – أن تتوفر لدى الصحفي الناقد النية الحسنة في أداء مهمته. وهي القاعدة العامة. لذلك، يرجع إلى سلطة الاتهام ممثلة في النيابة العامة إثبات سوء نية الناقد من خلال العبارات المستعملة من حيث القساوة وعدم التناسب مع الموضوع أو الواقعة محل النقد[2].

هكذا، وفيما عدا هاتين الحالتين – حق الإعلام وحق النقد – فإن الحق في حرمة الحياة الخاصة يسترجع مكانته السامية ويجب تغليب حمايته على حماية الحق في الإعلام والصحافة.

وبالرجوع إلى موضوع الاعتداء على حياة رئيس الجمهورية الخاصة بما يهينه وتحت غطاء حق الإعلام أو النقد، فإن قانون الإعلام – في إطار الحماية العامة – قد قرر عقوبات للصحفي الذي يتجاوز حدود وظيفته ومهمته الإعلامية

---

[1] – وكم كانت العبارات المستعملة في كتاب الصحفي (محمد بن شيكو في حق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة) قاسية إلى حد إثارة الصدمة للقارئ، مما يستبعد حسن نية الصحفي في النقد وإبداء الرأي إطلاقا.

[2] – د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 84.

الموضوعية، بأن اعتدى على شخص رئيس الجمهورية واعتباره وكرامته بالسب والإهانة والقذف، وذلك على النحو الآتي:

قبل التعرض للعقوبة المقررة لحالة إهانة رئيس الجمهورية بواسطة الصحافة (ثانيا) بدأ المشرع بتحديد مسؤولية كل الأشخاص الذين لهم علاقة بموضوع الإهانة (أولا)، إذ أن في مجال الإعلام لا تقتصر المسؤولية على الصحفي وحده، بل هناك مجموعة أشخاص آخرين يتعرضون للمسؤولية إلى جانبه، بحكم طبيعة وظيفة الإعلام وذلك إما كفاعلين أصليين أو كشركاء في الجرائم الصحفية. وقد ورد ذكر هؤلاء في الباب الرابع من قانون الإعلام تحت عنوان المسؤولية، حق التصحيح وحق الرد. وذلك في المواد 41 – 42 (بالنسبة للمسؤولية الأصلية) والمادة 43 (بالنسبة للمسؤولية بالاشتراك).

أولا – المسؤولية:

أ – **المسؤولية الأصلية:** رتب قانون الإعلام مسؤولية أصلية على مجموعة من الأشخاص عن إهانة رئيس الجمهورية بواسطة الصحافة، وذلك بصفة متدرجة (Responsabilité en cascade) إذ جاء ترتيبهم بحسب الأولوية، وهم:

– الصحفي وهو في طليعة المسؤولين عن إهانة رئيس الجمهورية بأية وسيلة من وسائل الإعلام، (المادة 41 و98 من هذا القانون) أي L'auteur de l'écrit ou de l'information وذلك عندما يتولى شخصيا نشر النص موضوع الإهانة.

- المدير Le directeur: وهو مدير الوسيلة الصحفية التي بواسطتها وقعت إهانة رئيس الجمهورية (المادة 41 من قانون الإعلام). وقد أخذ المشرع في الاعتبار دوره في نشر العبارات والأقوال التي تكّون جنحة إهانة رئيس الجمهورية.

هذا عن المسؤولية الرئيسية الأصلية في موضوع الإهانة التي تقع بالوسائل السمعية البصرية، وفقا للمادة 41 سالف الذكر.

أما عن المسؤولية الرئيسية الاحتياطية في موضوع الإهانة التي تقع بالوسائل المكتوبة، المقرية أو المصورة فإن المسؤولية تقع على:

- مدير الوسيلة الإعلامية أو الناشر[1] Les directeurs ou éditeurs des organes d'information في غيابهما يسأل[2]:

- الطابعين (Les imprimeurs) وفي غيابهم يسأل:

---

[1] - إن المسؤول الذي يأخذ هذه الصفة هو من يقرر - في مجال الإعلام - إيصال وثيقة إلى الجمهور، ومتى كانت الوثيقة التي قرر إيصالها إلى علم الجمهور تتضمن من المعلومات والعبارات المهينة لشخص رئيس الجمهورية، فمن باب أولى تقرير مسؤوليته بهذه الصفة.

[2] - تجدر الملاحظة أنه بالنسبة للمسؤولية الأصلية التي تلقيها المادة 42 على مجموعة المسؤولين سواء بصفة رئيسية أم احتياطية، فإن المشرع رتب هذه المسؤولية بالأولوية على من أنجز العمل موضوع إهانة رئيس الجمهورية (مهما كانت هذه الوسيلة كتابا أم فيلما أم صحيفة...) فكريا، وعينهم في شخص الصحفي صاحب العمل ومدير النشر ثم من أنجز العمل ماديا وهم الطابعين، الموزعين الباثين، البائعين واللّصاقين متى كان تدخلهم واجبا بحسب وسيلة وصول الإهانة إلى علم الجمهور.

- الموزعين (Les distributeurs)، الباثين (Les diffuseurs)، البائعين (Les vendeurs) واللصاقين (Les afficheurs).

ب – المسؤولية بالاشتراك (La complicité):

ذكرت المادة 43 من قانون الإعلام فئة من الأشخاص اعتبرتهم مشتركين في الجنح التي ترتكب بواسطة وسائل الإعلام خاصة منها المكتوبة، المقروءة أو المصورة، وذلك بالنص على أنه: « في حالة ثبوت الجنحة المرتكبة بالكتابة أو بالأقوال أو بالتصوير في جانب مرتكبيها، يسأل معه مدير النشر (Le directeur de publication) أو الناشر (L'éditeur) كشركاء في هذه الجنحة. يمكن اعتبارهم مسؤولين بهذه الصفة أيضا وفي كل الأحوال، المتدخلون[1] المذكورين في المادة 42 أعلاه ».

وعلى أية حال، فإنّ قاضي الموضوع هو الذي يحدد نوع ودرجة مسؤولية هؤلاء الأشخاص كلهم إلى جانب مسؤولية الصحفي الثابتة في كل الأحوال. ومهما كانت المسؤولية التي تثبت في جانبهم أصلية رئيسية أم احتياطية، أو حتى بالاشتراك فإنّ العقوبة المقررة هي عقوبة واحدة مماثلة، وذلك كما يلي:

ثانيا – العقوبة:

[1] – كان على المشرع ألا يغفل ترتيب المسؤولية عن الوسيلة الإعلامية المتضمنة إهانة رئيس الجمهورية وذلك على المستورد، الذي يعدّ أحد المتدخلين الأساسيين في مجال الإعلام. هذا مع الاعتراف بأن دوره تضاءل كثيرا بفعل التقدم التكنولوجي وعوّض بوسيلة أكثر سرعة لتوصل المادة الإعلامية سواء من أو نحو الأماكن المختلفة من الوطن أو خارجه، المراد توصيل المعلومات إليها وهي الإنترنت.

أورد المشرع العقوبة المقررة لجنحة إهانة رئيس الجمهورية في الباب السابع من قانون الإعلام تحت عنوان الأحكام الجزائية، وذلك في المادة 97 بالنسبة للعقوبة الأصلية (أ) وفي المادة 99 بالنسبة للعقوبة التكميلية (ب).

أ – العقوبة الأصلية:

نصت المادة 97 من قانون الإعلام على أن: « كل من يهين عمدا رؤساء الدولة[1] حال ممارسة وظيفتهم بواسطة وسائل الإعلام، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة المالية من 3000 دج إلى 30.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، دون الإخلال بأحكام المادة 3 أعلاه ».

لتحقق جنحة إهانة رئيس الجمهورية وفقا لهذه المادة يجب توفر الشروط الآتية:

- أن يصدر تصرف مهين.
- أن يحمل صاحب الإهانة صفة صحفي.
- أن تصدر الإهانة بواسطة وسيلة من الوسائل الإعلامية[2].
- أن تمس الإهانة رئيس الجمهورية حال ممارسته لوظيفته بهذه الصفة رسيما، إذ لا تطبق هذه المادة إذا كانت الإهانة قد مسّته قبل ولا بعد تقلّده هذا المنصب رسميا، وذلك على النحو الذي تم شرحه في المبحث الأول السابق.

---

[1] – يقصد من رؤساء الدولة وفقا للمادة 97، رئيس الدولة الجزائري وأي رئيس دولة أجنبية يتعرض للإهانة وهو موجود على إقليم الدولة الجزائرية.

[2] – والكتابة من أهم الوسائل الإعلامية التي قد تتضمن إهانة لرئيس الجمهورية بمفهوم المادة 97 من قانون الإعلام.

- أن يمسّ رئيس الجمهورية في شخصه مما يهينه أو يسبه أو يقذفه بما يحط من شأنه ووقاره ويخرق حياته الخاصة ويجرح كرامته واعتباره.
- أن يكون المساس خارج إطار حق الإعلام وحق النقد للمصلحة العامة.

متى تحققت هذه الشروط، قامت مسؤولية الصحفي ومن معه من الأشخاص الذين ذكرتهم المادتان 42 و43 كما تم شرحه في النقطة (أولا) أعلاه، وتعرّض للعقوبة المقررة في هذه المادة وهي:

- الحبس من شهر إلى سنة والغرامة المالية من 3000 دج إلى 30.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

ب – العقوبة التكميلية:

وردت العقوبة التكميلية في حالة إهانة رئيس الجمهورية في المادة 99 من قانون الإعلام، إذ قضت بأنه: « يمكن للمحكمة، في كل الحالات المنصوص عليها في هذا الباب، أن تأمر بمصادرة الأشياء[1] التي استعملت في ارتكاب الجنحة وكذلك غلق المؤسسات الإعلامية، إما المؤقت أو نهائيا ».

تلك هي الحماية العامة التي قررها المشرع لموضوع إهانة رئيس الجمهورية بواسطة الصحافة منذ 1990. وقد دعّم المشرع العقابي هو الآخر هذه

[1] – يمكن إضافة لفظ "الأملاك" حتى يكتمل معنى المادة، إذا أن الأشياء المستعملة في ارتكاب جنحة إهانة رئيس الجمهورية أو غيره من الأشخاص الآخرين قد تكون مملوكة لمقترف هذه الجنحة أو للغير. هذا الفرق جوهري تظهر أهميته عند الحكم أو الأمر بمصادرة هذه الأشياء، إذ يأخذ القاضي في الاعتبار الغير حسن النية الذي يحق له استرجاع هذه الأشياء متى ثبت عدم تورطه في القضية جنائية كانت أم جنحة.

الحماية فأحاط رئيس الجمهورية بسياج أكثر وقاية مما كان عليه في قانون الإعلام وأكثر ردعا تجاه من تسوّل له نفسه المساس بشخصه دون وجه حق، إذ جاء بحماية خاصة منذ 2006 بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 مجسدة في المادتين 144 مكرر و144 مكرر 1. وفيما يلي شرح هذه الحماية الخاصة.

المطلب الثاني: الحماية الخاصة المقررة لرئيس الجمهورية في قانون العقوبات[1]

لم يفرق المشرع العقابي الجزائري بين كل من جنحة الإهانة والسب والقذف فيما يخص العقوبات المقررة لها وإنما سوّى بينها في هذا الشأن. وقد تعرضت المادة 144 مكرر لذلك، إذ نصت على أنه: « يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى أثنى عشر (12) شهرا وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبّا أو قذفا... ».

هذا وقد ميّز المشرع في عقوبة هذه الأفعال، بين ما إذا كانت موجهة لأشخاص عاديين (المادة 1/298 و2) أو لطائفة تنتمي إلى مجموعة عنصرية أو مذهبية أو إلى دين معين (المادة 3/298) وبين ما إذا كانت موجهة إلى موظف عام (المادة 144) وإلى رئيس الجمهورية بصفة خاصة (المادتين 144

[1] – لما أن قانون العقوبات قرر العقوبة نفسها لكل من إهانة، سب وقذف رئيس الجمهورية وفي المادة 144 مكرر نفسها، فإنّ التعرض لهذه العقوبة يكون موحدا بالنسبة لهذه الأفعال الثلاثة.

مكرر و144 مكرر 1)، إذ اعتبرها في الحالة الأولى أفعالا بسيطة[1] (بالنسبة للأفراد العاديين) ومشددة في الحالة الثانية (بالنسبة للموظف العام ولرئيس الجمهورية).

كما ميّز داخل هذه الطائفة الأخيرة بين العقوبة المقررة لإهانة موظف عام بمفهوم المادة 144 وبين تلك المقررة لإهانة رئيس الجمهورية وفقا للمادة 144 مكرر و144 مكرر 1، إذ أن العقوبة تختلف في الحالتين، وذلك على النحو الآتي:

أولا – العقوبة المقررة في حالة إهانة موظف عام:

وهي تختلف بحسب ما إذا كانت الإهانة علنية أم غير علنية:

أ – في حالة الإهانة غير العلنية: تتمثل العقوبة في الحبس من شهرين إلى سنتين والغرامة من 20.000 دج إلى 1.000.000 دج[2] أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط (المادة 1/144).

---

[1] – تتأسف الباحثة لتقسيم هذه الأفعال إلى بسيطة ومشددة، وهي ترى بأنها خطيرة على الفرد والمجتمع ومهما كان منصب الفرد ضحيتها فيجب اعتبارها مشددة متى وجّهت إليه وآلت إلى المساس باعتباره وشرفه.

[2] – تنبّه الباحثة حول هذا المبلغ أنّ أغلب الظن أن يكون 100.000 دج (مائة ألف دينار جزائري) وليس 1.000.000 دج (مليون دينار) وتتمنى أن يكون قد وقع خطأ مادي فيه عند طبعه، إذ لا يعقل أن يصل هذا المبلغ في حده الأقصى إلى 5000.000 دج في العقوبة المقررة لإهانة أعلى موظف في الدولة وهو رئيس الجمهورية. في حين يفوقه بكثير في حالة العقوبة المقررة لإهانة موظف عام أقل منصبا، إذ يصل الحد الأقصى في هذه الحالة الأخيرة إلى 1.000.000 دج!

ب – في حالة الإهانة العلنية: إذا وقعت في جلسة محكمة أو مجلس قضاء (بالنسبة لإهانة القضاة) فتكون العقوبة، الحبس من سنة إلى سنتين[1] (المادة 2/144).

وفي الحالتين يجوز الأمر بنشر الحكم موضوع الإدانة (المادة 3/144).

ثانيا – العقوبة المقررة في حالة إهانة رئيس الجمهورية:

وهي تختلف أيضا بحسب ما إذا صدرت الإهانة عن شخص عادي أو عن طريق الصحافة[2]:

أ – إهانة رئيس الجمهورية من طرف شخص عادي: تكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة والغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، إذا ارتكبت الأفعال المجرمة لأول مرة (المادة 144 مكرر/1).

وفي حالة تكرار هذه الأفعال، أي في حالة العود، فقد ضاعف المشرع هذه العقوبة بالنسبة للحبس والغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى (المادة 144 مكرر/3).

---

[1] – لم يذكر المشرع العقابي بخصوص الإهانة العلنية للموظف (المادة 2/144) سوى عقوبة الحبس، وسكوته عن مبلغ الغرامة يعني أنه هو نفسه المقرر في الإهانة غير العلنية والمنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 144.

[2] – تنبه الباحثة إلى أن المشرع العقابي لم يقصد في المادة 144 مكرر 1 الصحافة المكتوبة دون سواها.

ب – إهانة رئيس الجمهورية عن طريق الصحافة: نصّ المشرع العقابي على هذه الصورة ونظّمها في المادة 144 مكرر 1. وقد ميّز فيها – بالنسبة للعقوبة المقررة فيها – بين ما إذا ارتكب جنحة إهانة رئيس الجمهورية أشخاص طبيعية أم معنوية:

1 – الأشخاص الطبيعية: ذكرت المادة 144 مكرر 1 المسؤولين الذين توقع عليهم هذه العقوبة وحصرتهم في:

– الصحفي صاحب موضوع إهانة و/أو سبّ و/أو قذف[1] رئيس الجمهورية: وهو "مرتكب الإساءة" على حدّ تعبير المادة 144 مكرر 1/1.

– المسؤولون عن النشرية[2] وعن تحريرها: وقد ذكرهم المشرع في هذه المادة بشكل عام[3] وهم صاحب النشرية أو مديرها ورئيس التحرير والناشر. هؤلاء كلهم يسألون بالتضامن مسؤولية أصلية[4].

---

[1] – تنّبه الباحثة إلى أن الصحفي قد يعتدي على حياة رئيس الجمهورية بالسّب أو الإهانة أو القذف وقد يعتدي عليه في الموضوع نفسه الذي ينشره بالأفعال المجرمة الثلاثة في آن واحد. كما حدث في كتاب الصحفي محمد بن شيكو سالف الذكر.

[2] – أو النشرية على حدّ تعبير المشرع العقابي في المادة 144 مكرر 1. وذلك مهما كانت وتيرة صدور هذه النشرية، إذ يستوي أن تكون يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها...

[3] – وذلك على عكس ما جاء في قانون الإعلام إذ ذكر المشرع المسؤولين إلى جانب الصحفي بشكل مفصل وبالتدرج (Responsabilité en cascade) كما سبق بيانه في المطلب الأول من هذا المبحث.

[4] – راجع تحديد هؤلاء المسؤولين في المواد 41، 42 و43 من قانون الإعلام سالف الذكر.

- تتمثل العقوبة بالنسبة لهؤلاء المسؤولين من الأشخاص الطبيعية في الحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى اثني عشر (12) شهرا وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط (المادة 144 مكرر 2/1).

2 – الأشخاص المعنوية: قرر المشرع العقابي – في إطار الحماية الخاصة – لإهانة رئيس الجمهورية التي استحدثها بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 23 ديسمبر 2006 سالف الذكر، عقوبة ضد الصحيفة التي نشرت الأفعال المهنية لهذه الشخصية.

تتمثل هذه العقوبة المقررة للنشرية باعتبارها شخصا معنويا في الغرامة المالية تتراوح بين 500.000 دج و5.000.000 دج[1] (المادة 144 مكرر 2/1).

هذه العقوبة مقررة عند ارتكاب جنحة إهانة رئيس الجمهورية للمرة الأولى بالنسبة للأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية على حد سواء (المادة 144 مكرر 2/1).

- أما في حالة العود، تضاعف عقوبتي الحبس والغرامة المنصوص عليهما في هذه المادة، كذلك بالنسبة للأشخاص الطبيعية والمعنوية المعنية (المادة 144 مكرر 4/1).

---

[1] – هذه العقوبة المقررة للصحيفة باعتبارها شخصا معنويا هي عقوبة أصلية في قانون العقوبات، بينما تقابلها تكميلية وفقا لقانون الإعلام والتي جاءت في المادة 99 منه سالف الذكر.

أما عن العقوبة التكميلية التي تسلّط على مرتكب جنحة إهانة رئيس الجمهورية خاصة عن طريق النشر، فإن قانون العقوبات لم ينص عليها صراحة في المادتين محل الدراسة وهما 144 مكرر و144 مكرر 1. إلا أن هذا السكوت لا يمنع القاضي الجنائي – من الناحية القانونية – من ترتيبها ما دام أن المشرع ذكرها في قانون العقوبات تحت هذا العنوان في الفصل الثالث من الباب الأول من المادة 9 إلى المادة 18 بالنسبة للشخص الطبيعي، وفي الباب الأول مكرر من المادة 18 مكرر إلى المادة 18 مكرر 3 بالنسبة للشخص المعنوي. وأن التطبيق العملي قد أثبت لجوء القاضي إلى الحكم بها[1]. أما قانون الإعلام فقد نص عليها صراحة في المادة 99 منه سالفة الذكر[2].

خاتمة:

بعد هذا العرض حول حماية حرمة حياة رئيس الجمهورية يمكن التوصل إلى أنه، بالإضافة إلى تطبيق المادتين 144 مكرر و144 مكرر 1 على رئيس الجمهورية الأصلي، تطبقا أيضا على من يتولى مهامه من الأشخاص التي حددتها المادتان 2/88 و3/96 من الدستور بالنسبة لرئيس مجلس الأمة، والمادتان 8/88 و4/96 بالنسبة لرئيس المجلس الدستوري، وذلك في الحدود وبالشروط التي وضعتها هذه المواد. بمعنى آخر، أن من كان يتولى مهام رئيس

[1] – بالفعل لقد رتب القاضي الجنائي عقوبات تكميلية في القضية التي تم فيها إدانة الصحفي محمد بن شيكو بجنحة إهانة، سب وقذف رئيس الجمهورية سالفة الذكر. راجع حكم محكمة سيدي محمد، الصادر بتاريخ 20 أفريل 2005: عبد العزيز بوتفليقة ضد/محمد بن شيكو.

[2] – راجع المطلب الأول السابق من هذا المبحث الثاني.

الجمهورية من رئيس مجلس الأمة بحسب شروط المادتين 2/88 و3/96 من الدستور، أو رئيس المجلس الدستوري بحسب شروط المادتين 8/88 و4/96 وكان ضحية إهانة أو سب أو قذف، وفقا للمادة 144 مكرر أو المادة 144 مكرر 1، تطبق على مقترف هذه الأفعال العقوبة المقررة فيهما لصالح هذه الشخصية أو تلك ممّن كانت تتقلّد هذا المنصب السامي عوضا عن رئيس الجمهورية الأصلي.

لذلك، كان على المشرع العقابي الجزائري أن يحذو حذو المشرع العقابي الفرنسي[1] بإضافة فقرة للمادة 144 مكرر، يكرّس فيها رسميا استفادة هاتين الشخصيتين من أحكام هذه المادة.

- هذا عن الجانب الموضوعي لحماية رئيس الجمهورية في حالة تعرّضه للأفعال المهنية. أما عن الجانب الإجرائي منها، فإنه بمجرّد ثبوت الجنحة تباشر

---

[1] - بالفعل، تنص المادة 26 من قانون الإعلام الفرنسي لـ29 جويلية 1881 المدمج ضمن قانون العقوبات والتي أضاف إليها المشرع العقابي فقرة ثانية بموجب الأمر المؤرخ في 6 ماي 1944 (وذلك في صيغتها الأصلية) على أنه:

- L'art 26/2 (ord 6 mai 1944) stipule que : « Les peines prévues à l'alinéa précédent sont applicables à l'offense à la personne qui exerce tout ou partie des prérogatives du président de la république ».

بمعنى أن « العقوبات المقررة في الفقرة السابقة تطبق على إهانة الشخص الذي يمارس كلا أو جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية ».

النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائيا[1]، إذ أن الأمر يتعلق هنا بجنايات وجنح ترتكب ضد النظام العمومي[2] والتي تستعيد فيها سلطة المتابعة حريتها الكاملة في التحرك[3] أي في تحريك الدعوى تلقائيا. وهذا ما أكدته المادتان 144 مكرر 2 و144 مكرر 3/1 صراحة.

كما يمكن التوصل أيضا، إلى أن قانون العقوبات الجزائري، على خلاف نظيريه الفرنسي والمصري، قد عمد إلى مبدأ التراكم في تكييف أفعال المساس باعتبار وشرف رئيس الجمهورية، إذ نص في المادة 144 مكرر على: « ... عبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفا... ». هذا التراكم في التكييف (Le cumul de qualification) لا يوجد في القانونين الفرنسي والمصري، إذ جاء

---

[1] – في حين أن هذه المتابعة من طرف النيابة العامة ليست تلقائية بالنسبة للموظفين السامين الآخرين المذكورين في المادة 144. وكذلك الحال بالنسبة للأشخاص العاديين الذين يضع صفحهم – بصفتهم ضحايا السب والقذف – حدّا للمتابعة الجزائية (المادة 2/298).

وتجدر الملاحظة ها هنا أنه كان على المشرع العقابي أن يدعم حماية الموظفين السامين بأن يجعل المتابعة الجزائية تلقائية في حقهم، نظرا للوظيفة السامية التي يمارسونها والوقار الواجب لهم. كما كان عليه أن يقرر المتابعة الجزائية متواصلة في حالة القذف والسّب الموجهين للأفراد العاديين ولو تنازل هؤلاء عن حقهم المدني نظرا لخطورة هذه الأفعال.

[2] – تذكر الباحثة أنها أبدت فيما سبق رأيها حول ضرورة تدخل المشرع العقابي لنقل الحماية المقررة لرئيس الجمهورية من موضعها الحالي وهو الكتاب الثالث، الباب الأول في الفصل الخامس منه إلى الباب الثاني من الفصل الأول في القسم الخامس منه وهو الموضع الأنسب.

[3] – وتتمثل سلطة المتابعة في النيابة العامة. راجع حول هذه النقطة: DEBBASCH (CH), op.cit, p 809, N° 2661.

فيهما النص على الإهانة[1] (l'offense) دون السب (l'injure) والقذف (La diffamation). وأغلب الظنّ أن هذا التباين بين النص الجزائري من جهة والنصين الفرنسي والمصري من جهة أخرى، يجد تفسيره في الظروف الخاصة التي صدر فيها النص العقابي الجزائري[2] والتي أدّت إلى تكريس حماية رئيس الجمهورية، حماية جاءت متأخرة كثيرا بالمقارنة مع الحماية المقررة نفسها منذ وقت بعيد، في القانونين الفرنسي[3] والمصري[4]. وقد أحسن فعلا المشرع

---

[1] – بالفعل لم يرد في نص المادة 26 الفرنسية سالفة الذكر سوى الإهانة، إذ نصت على أن (في صغتها الأصلية):

« L'offense au président de la république... ».

وكذلك بالنسبة للقانون المصري في المادة 179 منه إذ جاء فيها أنه: « يعاقب بالحبس كل من أهان رئيس الجمهورية... ».

[2] – ترجع ظروف تكريس المشرع العقابي حماية رئيس الجمهورية إلى إصدار الصحفي محمد بن شيكو، مدير الجريدة اليومية Le Matin، المستقلة، مكتوب في سنة 2004 تحت عنوان: "بوتفليقة أكذوبة جزائرية"، تعرض فيه إلى حياة الرئيس الخاصة بالإهانة والسب والقذف بما يطعن ويشكل لاذع في كرامته وشرفه واعتباره. وكان رئيس الجمهورية في هذه الفترة يتقلد عهدته الأولى بصيغة رسمية على رأس الدولة.

[3] – جاءت الحماية الجنائية لرئيس الجمهورية في التشريع العقابي الفرنسي في المادة 26 سالفة الذكر من قانون الصحافة والإعلام المدمج في قانون العقوبات والمعدلة عدة مرات: بدء بالأمر المؤرخ في 24 نوفمبر 1943، ثم بالأمر المؤرخ في 6 ماي 1944، فبالقانون رقم 72-546 المؤرخ في 1 جويلية 1972 وأخيرا بالقانون رقم 2000-516 المؤرخ في 15 جوان 2000 في المادة 90-1 منه.

[4] – جاءت الحماية نفسها لرئيس الجمهورية في التشريع العقابي المصري في المادة 179 من القانون رقم 58 لسنة 1937 والمعدلة أيضا عدة مرات: بموجب القانون 112 لسنة 1957، ثم بالقانون 93 لسنة 1995 وأخيرا عدّلت بالقانون 95 لسنة 1996.

الجزائري بهذا التراكم في تكييف صور إهانة رئيس الجمهورية وذلك بالنظر إلى الصفة المزدوجة التي يحملها وهي صفة رئيس الجمهورية[1] وصفة شخص عادي في آن واحد.

كما أغفل المشرع العقابي الجزائري التعرض لحماية رؤساء الدول الجانب في حالة تعرّضهم للإهانة، سواء من طرف أشخاص عاديين أو الصحافة[2]. وكذلك بالنسبة لرؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الحكومة الجزائرية[3] والذين لم ينص على حمايتهم على خلاف ما فعله المشرعين الفرنسي[4] والمصري[5].

---

[1] – بسبب الاحترام الواجب لرئيس الجمهورية، قام المشرع العقابي الفرنسي في المادة 26 منه سالف الذكر بسد الطريق أمام مرتكب جنحة إهانة هذا الرئيس بأن منعه من إثبات صحة الوقائع المهينة، للإفلات من العقوبة وذلك بواسطة ما يعرف بـ L'exceptio véritatis أو L'exception de vérité أي استثناء من إثبات الحقيقة.

[2] – على عكس قانون الإعلام سالف الذكر الذي تعرض لحماية هذا الصنف من الشخصيات في المادة 97 منه التي جاءت عامة، بحيث تحمي رؤساء الدول الممارسين لوظيفتهم سواء الرئيس الجزائري أو أي رئيس دولة أجنبية يزور الجزائر ويهان خلال زيارته لها.

[3] – حظيت كذلك هذه الفئة من الشخصيات بالحماية من الإهانة في إطار قانون الإعلام (المادة 98 منه).

[4] – المادة 36 (بالنسبة لرؤساء الدول الأجانب ومن في مقامهم) والمادة 37 (بالنسبة لأعضاء السلك الدبلوماسي).

[5] – المادة 181 (بالنسبة لملك أو رئيس دولة أجنبية) والمادة 182 (بالنسبة لممثل دولة أجنبية معتمد في مصر).